

ان كان عالماً بالخطا او علم انه يعمل به ولم يستأمن عن شقوته
عقوبت ثلث تطبيقاً بالمتاح هل يحل له المقام معها الا ان
عندنا ساقى معلوماً اجناباً عندنا في حنفية لا يحل له القعدة كلكم
التاس في مسألة اختلاف العلماء فيها فالبعضهم كلاهما
صداً وهو قول المعتزلة لانه على التمام اقطع فحليل بنظر
وكان ابي ليلى المازني يقطع العفو وعبد الله بن السلام يقطع
اللين فقيل لابي ليلى لم تقطع العفو واللائق فيه كسب العادة
وقيل لعبد الله بن سلام لم تقطع اللين قال المازني اعلم ان تحليل
يصير للمني على السلام فاذا ان يبقى له العفو فنز قوله
ما قطع من لينة ان وقد ضربه الله بما فعل القرينان جميعاً
بعضهما احدهما صورا والاخر خطاء الا انه دفع عنه الالتم وهو
قوله اهل السنة والجماعة وهذا القول اصح لانه على السلام قال
لعروبن العاص افضى بين هذين فقال افضى وانت حاضر
قال افضى قال علي ماذا افضى قال انك ان اصبت فلك عشرين
وان اخطأت فلك اجر واحد فقد بين عليه السلام ان الخطايا
فديسب وقد خطى ولان ائنه قال داود وسليمان اذ
كلمنا في الرد الى قوله نعم منا حاسبا سليمان لهم ما اذ اذ

هذا هو القول الاصح
والقول الثاني
والقول الثالث
والقول الرابع
والقول الخامس
والقول السادس
والقول السابع
والقول الثامن
والقول التاسع
والقول العاشر
والقول الحادي عشر
والقول الثاني عشر
والقول الثالث عشر
والقول الرابع عشر
والقول الخامس عشر
والقول السادس عشر
والقول السابع عشر
والقول الثامن عشر
والقول التاسع عشر
والقول العشرون
والقول الحادي والعشرون
والقول الثاني والعشرون
والقول الثالث والعشرون
والقول الرابع والعشرون
والقول الخامس والعشرون
والقول السادس والعشرون
والقول السابع والعشرون
والقول الثامن والعشرون
والقول التاسع والعشرون
والقول الثلاثون

بهم ما لم يدركه داود ولو كان كلا الحكمين سواء في الاصل
والامر له لكان لا يستوجب بيان اللوح بفهمه وان كان احد
القولين خطأ فقد دفع الالتم عنه لانه كان مادة وبنا بال
جتها ودعوى طلبة من مصرف ان كان اذ اذكر عنده الاختلاف
قال لا نقول له الاختلاف ولكن قولوا السعة وعن ابن عبد
عزير لانه قال صاحب ان التقاء باختلاف اصحاب سئل
ابن حجر التميمي في الالتم لولم يختلفوا لما جحد بعضهم الا
الاختلاف في فضاء الامر على التماس فصار اختلاف الصحابة
دخلة للمسلمين التقى اذا علم خطأه يرجع ولا يباين استخيار
فان با حنفية اجاب لانه قاله نوح بن دراج اخطأه وحقن
اصحابه فقال ابو حنيفة نعم ورجع عن ذلك وقال لان الخطى
لا يحل عن فهم خير من ان يجيب من غير فهم قيل معنى قوله
عليه السلام للجهنم ان اخطأه فله اجر واحد ان كان لغيرها
في محل الاجتهاد فاما اذا كان بخلافه فلا المقتى اذ اسئل عن
مسئلة ينبغي ان يعين النظر فيها فان كانت من جنس ما
يفصل في جوابها يفصل ولا يجيب على الاطلاق فان اجاب
على الاطلاق يخطى ثم اذا اسئل عن رجل وكل اجران

هذا هو القول الاصح
والقول الثاني
والقول الثالث
والقول الرابع
والقول الخامس
والقول السادس
والقول السابع
والقول الثامن
والقول التاسع
والقول العاشر
والقول الحادي عشر
والقول الثاني عشر
والقول الثالث عشر
والقول الرابع عشر
والقول الخامس عشر
والقول السادس عشر
والقول السابع عشر
والقول الثامن عشر
والقول التاسع عشر
والقول الثلاثون

هذا هو القول الاصح